



(..يمثل الأكراد أكبر أقلية عرقية غير عربية في سوريا إذ يشكلون حوالي ١٠ في المائة من السكان البالغ عددهم ١٨.٥ مليوناً. ومازوا يخضعون لتمييز منهجي يتضمن الحرمان من الجنسية لما يقارب ٣٠٠,٠٠٠ كردي سوري المولد...)
عن التقرير العالمي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨

النضال من أجل :

- رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا
- الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان
- الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد

YEKİTİ الوحدة

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) - العدد (١٧٥) شباط ٢٠٠٨م - ٢٦١٩ ك الثمن ١٥ ل س

النهاية انطباعاً بأن هناك إمكانية لبناء مرجعية كردية منظمة، وبأن الكرد لا يجيدون فقط الانشقاقات، بل بإمكانهم أيضاً أن يتحدوا، ومن هنا بدأ الانطلاق العملي نحو المرجعية التي لا تزال مطلوبة وممكنة رغم الفتور الذي يحيط بالجهود الرامية لبنائها ورغم إطلاق نعيها من قبل البعض وتحميل المسؤولية في ذلك للبعض الآخر، لكن يمكن أن نقول عنها بأنها لا تزال مشروعاً لم يكتمل بعد عناصره وشروطه الضرورية، أو أنه خطة عمل تحتاج للمزيد من الانضاج. وفي كل الأحوال، ومهما طال الزمن، فإنها - أي المرجعية - ستظل بمثابة قدر ينتظر الحركة والحراك الكردي، لأنها ضرورة نضالية، وهي، وإن لم تتحقق اليوم لأسباب لا مجال لذكرها، فإنها ستتحول غداً إلى حقيقة لا مفر منها إذا أردنا لحركتنا اكتساب الاحترام المطلوب، من نفسها ومن الغير، ونراهن في ذلك على تزايد الوعي لدى هذه الحركة وجماهيرها، لأن إرادة الوحدة تتناسب قوتها طرداً مع التطور الحضاري للشعوب، ومع قدرتها على رفع مستوى تناقضاتها وطموحاتها بنفس الوقت، فالشعوب المتخلفة تعجز عن الاتحاد، ولعل في الاتحاد الأوربي خير مثال لشكل متطور من أشكال الاتحاد بين شعوب سبقت غيرها في بناء دولها الوطنية، وهي تثبت الآن أنها قادرة على أن تلتقي وتتواصل فوق حواجز الحدود القومية لتلك الدول من أجل بناء كيان سياسي واقتصادي أوسع، يلبي مصالح تلك الشعوب ويساعد على زيادة تطورها الحضاري وتحسين مستوى معيشة مواطنيها، في حين لا تزال فيه حركتنا تعاني من ضعف الإرادة والوعي معاً في تعاطيها مع هذه المهمة النضالية، ويبرز هذا الضعف، بين حين

الوعي والإرادة شرطان لازمان لأي عمل كردي مشترك
كثير الحديث حول موضوع المرجعية الكردية، التي لاقت عند طرحها قبل ثلاث سنوات قبولا واسعا من مختلف شرائح مجتمعنا الكردي الذي تمثل له وحدة الصف الوطني الكردي هاجساً دائماً، وتمنحه أملاً كبيراً وتسهل مهامه النضالية وتقربه أكثر من التمتع بحقوقه القومية الديمقراطية في إطار وحدة البلاد، وتمنحه القدرة اللازمة لمواجهة السياسة الشوفينية ومشاريعها العنصرية المطبقة وقوانينها الاستثنائية، لأن المرجعية لا تعني له فقط مجرد تجميع أرقام، بل أنها تتجاوز حسابات الجمع إلى تفجير طاقات إضافية لا تتوفر إلا عن طريق الوحدة.

ورغم أن موضوع البحث عن مركز موحد للقرار الوطني الكردي يعود بتاريخه إلى أول انشقاق في الساحة الكردية، الذي لا يزال يحفر خدوشاً عميقة في اللحمة الوطنية الكردية، فإن تنشيط المطالبة بتحقيقه جاء إثر أحداث آذار ٢٠٠٤ التي هزت المجتمع الكردي ككل، وأحسسته بخطر يتهدد مستقبله، وأبرزت أهمية الاستعداد لمواجهة تطورات غير محسوبة قد تداهمه في أي زمان أو مكان. ومن هنا جاءت أهمية الدعوة لبناء مرجعية كردية، قد يتم الخلاف على تسميتها أو شروطها أو متطلباتها ومهامها، لكنها في نظر الكل تعني، بلغة بسيطة، ضرورة وحدة الموقف الوطني الكردي، تلك الوحدة التي اتخذت فترة من الزمن اسم مجموع الأحزاب الكردية، الذي كان له في حينه دور لا ينكر في التصدي لمهام التمثيل الكردي، رغم أنه كان مجرد تجمع لم يجمع أطرافه برنامج سياسي، ولم ينظم عملهم نظام داخلي، لكنه أعطى في

بيان حول
التصعيد التركي
١٥/...

الحركة الكردية
إلى أين...؟
١٢/...

تحية للمرأة
في عيدها
٧/...

بلاغ صادر عن
مجلس التحالف
٥/...

مقابلة
مع رئيس الحزب
٣/...